

## التبيان في تفسير القرآن

(295) الخلاف في هذه المسألة. واستدلت المعتزلة بهذه الآية على أن مرتكب الكبيرة مخلص في نار جهنم. وأنه إذا قتل مؤمناً، فإنه يستحق الخلود، ولا يعفى عنه بظاهر اللفظ. ولنا أن نقول: ما أنكرتم أن يكون المراد بالآية للكفار ومن لا ثواب له أصلاً. فأما من هو مستحق للثواب، فلا يجوز أن يكون مراداً بالخلود أصلاً، لما بيناه فيما مضى من نظائره. وقد روى أصحابنا أن الآية متوجهة إلى من يقتل المؤمن لايمانه، وذلك لا يكون إلا كافراً. وقال عكرمة، وابن جريج: أن الآية نزلت في إنسان بعينه ارتد ثم قتل مسلماً، فانزل الله تعالى فيه الآية، لانه كان مستحقاً لقتله، على أنه قد قبل: إن قوله: "خالداً فيها" لا يفهم من الخلود في اللغة إلا طول اللبث، فأما البقاء بقاء الله، فلا يعرف في اللغة، ثم لا خلاف أن الآية مخصوصة بمن لا يتوب، لانه أن تاب فلا بد من العفو عنه إجماعاً، وبه قال مجاهد. وقال ابن عباس: لا توبة له ولا إذا قتل في حال الشرك ثم أسلم وتاب. وبه قال ابن مسعود، وزيد بن ثابت والضحاك. ولا يعترض على ما قلناه قول من يقول أن قاتل العمد لا يوفق للتوبة، لأن هذا القول إن صح فأنما يدل على أنه لا يختار التوبة. ولا ينافي ذلك القول بأنها لو حصلت، لازالت العقاب. وإذا كان لا بد من تخصيص الآية وإخراج التائبين عنها، جاز لنا أن نخرج منها من يتفضل الله عليه بالعفو على أن ظاهر الآية يتضمن أن جزاءه جهنم فمن أين أن ذلك لا بد من حصوله، وإن العفو لا يجوز حصوله؟ وهذا قول أبي مجلز وأبي صالح. ولا يدفع ذلك قوله: "وعذب الله عليه ولعنه وأعدله عذاباً عظيماً" لأن ذلك إخبار عن أنه مستحق لذلك، فمن أين حصوله لامحالة؟ وقال الجبائي: الجزاء عبارة عما يفعل، وما لا يفعل لا يسمى جزاء. ألا ترى أن الاجير إذا استحق الاجرة على من استأجره، لا يقال في الدراهم التي مع المستأجر أنها جزاء عمله؟ وإنما يسمى بذلك إذا أعطاه إياها. وهذا ليس بشئ، لأن الجزاء عبارة عن المستحق سواء فعل، أو لم يفعل ألا ترى أنا نقول: جزاء من فعل الجميل أن يقابل عليه بمثله، وإن كان ما فعل بعد؟ وإنما يراد أنه ينبغي أن يقابل بذلك، ونقول: